النشرة الاقتصادية للإتحاد

UAC ECONOMIC MONITOR

نشرة شهرية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

العدد 45: نيسان (ابريل) 2017

لماذا هذه النشرة؟

مواكبة لعملية التطوير التي تقوم بها الأمانة العامة للاتحاد باستمرار، وتوسيعا لنطاق عملها في سبيل خدمة القطاع الخاص العربي ومجتمع الأعمال، فقد رأينا من المناسب إصدار نشرة إلكترونية تصدر شهريا، تتضمن تغطية لنشاطات الغرف العربية واتحادها العام، ونشاطات الغرف المشتركة، وكذلك تتضمن أخبارا اقتصادية عربية وعالمية، وبذة عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ومعلومات عن المعارض التجارية التي تقام في العالم العربي.

وتشكل هذه النشرة رديفا لمجلة الاتحاد "العمران العربي". ويتم توزيعها إلكترونيا على شريحة واسعة من أصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يتم من خلالها الترويج لعمل الاتحاد والغرف العربية والمشتركة، والتعريف بأنشطتها وخدماتها، وتوفر أخبارا ومعلومات اقتصادية تفيد المستثمرين وأصحاب الأعمال العرب.

وتسلط النشرة الضوء على أهم المستجدات على صعيد الاقتصاد العالمي والعربي، وتغطي القطاعات الاقتصادية والفرص التجارية والاستثمارية في الوطن العربي.

أملين أن تبقى هذه النشرة على مستوى الطموحات، بحيث تظل تشكل منبرا مفيدا للقطاع الخاص العربي.

إدارة التحرير

المحتويات

من شهر لشهر

• التعاون العربي لتحقيق النمو ومواجهة الأزمات 2

نشاط الاتحاد

• رئيس الوزراء المصري يستقبل رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي 3

• اتحاد الغرف العربية يعقد دورته الـ 124 في القاهرة 4

• اتحاد الغرف العربية يشارك في فعاليات الملتقى العربي - الألماني 5

• اتحاد الغرف العربية يستضيف ملتقى تمكين المرأة في القطاع المالي 6

• الكباريتي: للدفع قدما بالمشروع التكاملي الاقتصادي العربي 7

• أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين يلتقي مدير عام منظمة العمل العربية في القاهرة 7

أخبار الغرف 8

أخبار إقتصادية 11

أخبار إستثمارية 16

فرص تجارية ومعارض ومؤتمرات 17

من مكتبة الاتحاد 18

مؤتمرات الاتحاد 19

التعاون العربي لتحقيق النمو ومواجهة الأزمات

تحت شعار "ولا تفرقوا" عقدت في منطقة البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية فعاليات القمة العربية العادية بدورتها الـ 28 وقد طغى الجانب السياسي على أعمال القمة حيث ركز البيان الختامي للقمة على أهمية بحث التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وضرورة اتحاد الدوائر اللازمة لمواجهتها بما يحفظ وحدة بلداننا العربية وسلامة أراضيها

وأظهرت القرارات التي خرجت عن قادة الدول العربية بأن دول الخليج العربي والشرق الأوسط ليست منيعة ضد التحولات في ظل ما تواجهه من ظروف استثنائية وغياب الاستقرار في المنطقة والأزمات التي طال أمدها في بعض الدول العربية وبدرة الحوارات الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة واتساع أوجه عدم المساواة وعدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية. حيث أن مستقبل العمل يطرق أبوابنا بصوت أعلى منه في المناطق الأخرى.

ثمة إجماع متزايد في الآراء على أن عدم الحد من الفقر والعدالة المساواة وعدم وجود نمو اقتصادي شامل وفرص عمل لائق ساهمت بشدة في ذلك. فكيف لنا أن نبني بمستقبل العمل بحيث نمكن أسواق عمل مقيدة وتضع سياسات تشغيل ذكية لا تعزز النمو فحسب بل تدعم أيضا السلم والاستقرار وتمنع العنف والصعقات وتعزز القدرة على مواجهة الأزمات؟ فالشابات والشباب بعمر 15-24 عاما يشكلون 18 في المائة من سكان الشرق الأوسط ودول الخليج (باستثناء مصر ودول المغرب العربي). ويتوقع ارتفاع عددهم بنسبة 43 في المئة ليصل إلى 41 مليونا عام 2050. وهو أضخم عدد من الشباب سيتقل إلى مرحلة البلوغ في تاريخ المنطقة ويدخل أسواق العمل فيها وهي تعاني أصلا من أعلى معدل إجمالي لبطالة الشباب في العالم (10.2 في المئة). ويُتوقع أن يرتفع عدد سكانها في سن العمل بمقدار 76 مليونا أي 77 في المئة ليصل إلى 175 مليونا في السنوات الـ35 المقبلة.

كيف لنا هيكلة اقتصاداتنا وتنويعها بما يكفل خلق فرص عمل لائق على نطاق واسع في المستقبل. بخاصة للشباب؟ كيف يمكننا تطوير مهارات العمال كي يصبحوا مؤهلين لفرص العمل في المستقبل؟ ما السياسات التي تعزز بيئة أعمال نابضة بالحياة وقادرة على استقطاب استثمارات كبيرة وخلق فرص عمل أكثر في القطاع الخاص؟ وما الإجراءات التي تزيد فاعلية سياسات توطين اليد العاملة؟

إلى جانب شبابنا لنطرح أيضا الى من هم فوق 65 عاما. والذين سيتضاعف عددهم في البلدان العربية أكثر من خمس مرات من 5 ملايين إلى 27 مليونا عام 2050. ويشكل ذلك تحديات مستقبلية تهدد الاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي غير الملائمة حاليا والتي ترزح تحت ضغوط تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتوسع الاقتصاد غير المنظم. ويرجح أن تواجه تلك الأنظمة مزيدا من التحديات من قبيل ظهور أشكال جديدة للعمل وعولمة سلاسل التوريد.

كيف نعيد هيكلة انظمة الضمان الاجتماعي في المنطقة بحيث تغطي العمال وأفراد أسرهم فاطبة؟ كيف يمكن للدول الإعلاء من شأن تطوير الحماية الاجتماعية بوصفها حقا من حقوق الإنسان.

فلننظر إلى ما يخبئه مستقبل العمل للمرأة في منطقة تفتقر إلى التكافؤ في الحقوق بين الجنسين وبعض معدلات بطالة المرأة فيها هي الأعلى في العالم. فمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يتجاوز 21 في المئة مقابل 77 للرجل. ما يعني هدر طاقات اقتصادية كبيرة. ولذلك يجب أن تغدو زيادة هذا المعدل من الأولويات في المنطقة

تستدعي الصعاب المشتركة التي نواجهها إجراء تغيير جذري في نمط سياساتنا الحالية. فعلى صعيد فرص العمل ستُسفر السياسات الحالية عن نمو فرص العمل بنسبة 23 في المئة سنويا في السنوات الخمس المقبلة. ولكن هذا النمو لا يلبي الستة ملايين فرصة عمل التي علينا خلقها في البلدان العربية بحلول عام 2020 باهيك بـ13 مليون فرصة عمل يجب توفيرها في العقد المقبل

ليس للأسئلة المطروحة حلول أحادية بسيطة. وليس بمقدور فرد أو جماعة معينها احتراح كل الحلول لذا نُشجع منظمة العمل الدولية البلدان العربية على إجراء حوارات وطنية حول مستقبل العمل لتحضير اقتصاداتها للتغييرات التي يشهدها عالم العمل في المنطقة والعالم ولوضع سياسات فعالة تعالج ذلك وترسم مستقبل العمل

رئيس الوزراء المصري يستقبل رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي على رأس وفد

ترأس رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن، العين نائل الكباريتي، وفد رؤساء اتحادات الغرف التجارية العربية الذي التقى رئيس مجلس الوزراء المصري المهندس شريف إسماعيل، وذلك على هامش انعقاد فعاليات الدورة 124 لمجلس ادارة اتحاد الغرف العربية التي استضافتها القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية خلال الفترة 14 و15 آذار (مارس) 2017، وذلك بحضور وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي سحر نصر، ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل.

وتحدث في مستهل اللقاء رئيس الوزراء المصري المهندس شريف إسماعيل حيث رحّب بالحضور مشيرا إلى «حرص مصر على تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات العربية والأجنبية وتقديم كافة التسهيلات والعمل على إزالة جميع المعوقات التي قد تواجه المستثمرين وذلك من خلال تحديث البنية التشريعية والإجرائية، والتي تتضمن إصدار قانون جديد للاستثمار يراعي تبسيط وتيسير الإجراءات وتقديم خدمات استثمارية متكاملة، بما يحدث هذا القطاع الحيوي ويحقق أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات».

واقترح رئيس الوزراء فكرة عقد اجتماعات دورية مع المستثمرين العرب في مصر، من أجل الاستماع الى رؤيتهم وبحث مشاكلهم، مشددا على أنّ «هناك خطوات كثيرة تتم على أرض الواقع لتطوير العمل في قطاع الاستثمار».

واستعرض رئيس الوزراء خلال اللقاء عدد من الفرص الاستثمارية المتاحة على أرض مصر، وفي مقدمتها مشروعات محور قناة السويس والمناطق الاقتصادية الخاصة به، إلى جانب مشروع استصلاح وتنمية المليون ونصف مليون فدان وغيرها من المشروعات الخاصة بالبنية التحتية و«ستكسافات الغاز والبترول مؤكداً على «أننا نملك خريطة استثمارية متكاملة سوف يتم عرضها على كافة المستثمرين»، مشيراً إلى «حرص الحكومة على بذل كافة الجهود لتدعيم وتنمية دور القطاع الخاص باعتباره يمثل قاطرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف القطاعات».

وأشار إسماعيل إلى «استمرار العمل على توفير كافة المقومات والمتطلبات اللازمة لتكون مصر وجهة استثمارية واعدة وبما يضمن التغلب على المشكلات التي كانت تواجه المستثمرين»، مشيراً إلى أنّه «تم الانتهاء من مشكلة الكهرباء، حيث سيتم إضافة 20 جيجا وات جديدة للشبكة خلال الفترة القادمة»، لافتاً إلى أنّ «استكشافات الغاز الكبرى في البحر المتوسط ومناطق أخرى ستسهم في توفير كافة احتياجات مصر من الغاز الطبيعي. هذا فضلاً عن إنشاء شبكة طرق حديثة ومتكاملة، وتطوير وتحديث الموانئ»، مشيرا إلى «العمل على زيادة حجم التجارة البينية بين مصر والدول العربية والأوروبية».

من جانبه تحدث رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي باسم الوفد، فأكّد على «أهمية التكامل العربي واستمرار التنسيق المشترك في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية منها، بما يخدم ويحقق مصالح الشعوب والمنطقة»، مشيراً إلى أنّ «مجال الاستثمار في مصر كبير حيث يوجد المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة»، مطالبا بتحقيق المزيد من التسهيلات خاصة الإدارية.

وفي هذا الصدد أكد رئيس الوزراء المصري المهندس شريف إسماعيل على دراسة ومناقشة مختلف المقترحات التي تم طرحها خلال اللقاء.

وكان شارك رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي، إلى جانب رؤساء اتحادات الغرف العربية في افتتاح فعاليات معرض القاهرة التجاري الدولي في دورته الخمسين بأرض المعارض بمدينة نصر تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء المصري المهندس شريف إسماعيل، ومشاركة أكثر من 10 دول إفريقية وعربية هي الكويت وليبيا وكينيا وتنزانيا وتوجو والسودان والجزائر والعراق وسريلانكا والصين.

وتم اختيار القارة الإفريقية لتكون ضيف شرف الدورة الحالية للمعرض الذي يحمل شعار «إفريقيا في قلب مصر» ويهدف المعرض الذي يستمر حتى الرابع والعشرين من مارس الجاري إلى تعزيز علاقات مصر مع الدول المشاركة في جميع المجالات الصناعية المختلفة.

يشار إلى أن معرض القاهرة التجاري الدولي يعد واحداً من أهم الأحداث التجارية في مصر والشرق الأوسط والقارة الإفريقية

اتحاد الغرف العربية يعقد دورته الـ 124 في القاهرة

تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين وماليزيا والهند وأندونيسيا وإيطاليا عبر الغرف المشتركة

ترأس رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن الصين نائل الكباريتي، اجتماعات الدورة (124) لمجلس اتحاد الغرف العربية التي احتضنتها مدينة القاهرة (جمهورية مصر العربية) بتاريخ 15 آذار (مارس) 2017، بمشاركة رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الغرف واتحادات في البلاد العربية. في حين اعتذر عن الحضور كل من رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد حمد الرحمن المؤيد ورئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية جليل رائق.

افتتح الدورة رئيس مجلس الاتحاد العين نائل رجا الكباريتي بكلمة شكر فيها باسمه وباسم أعضاء مجلس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، ممثلا برئيسه أحمد الوكيل، على حسن الإفادة وكرم الضيافة والاستقبال.

ورحب برئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة محمد العيد بن عمر شاكرا له حضوره. وبرئيس الغرفة التجارية الصناعية للمدينة المنورة عضو مجلس الغرف السعودية منير بن محمد بن سعد لمشاركته للمرة الأولى في اجتماعات مجلس الاتحاد. وبممثل جامعة الغرفة للغربية نرجس لوباريس. وبممثل جامعة الدول العربية منال مواقي، متمنيا التوفيق والنجاح لأعمال الدورة.

من جانبه رحب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل بأعضاء مجلس الاتحاد، متمنيا لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني مصر. التي تسعد بوجودهم دائما على أرضها. آملا الخروج بمقررات هامة عن الاجتماع لما فيه مصلحة الاقتصاد العربي والتعاون العربي المشترك.

اطلع أعضاء مجلس الاتحاد على توصيات وقرارات مجلس الاتحاد في اجتماعها في مدينة الدوحة، دولة قطر، بتاريخ 1 كانون الأول (ديسمبر) 2016. وأخذوا علما بتقرير الأمانة العامة عن تنفيذ هذه التوصيات والقرارات. كذلك اطلع المجلس على الترشيحات الواردة من الغرف العربية واتحاداتها لمنصب الأمين العام لاتحاد الغرف العربية. وقرر تشكيل لجنة برئاسة العين نائل رجا الكباريتي. وعضوية غرف واتحادات كل من الدول العربية التالية: الإمارات. السعودية. الكويت. الجزائر. العراق. السودان. تونس والمغرب. يكون مهامها تقييم الطلبات لمنصب الأمين العام بما يتوافق مع الأسس والمعايير التي وضعها مجلس الاتحاد. على أن تنهي اللجنة عملها بتاريخ 30 نيسان (أبريل) 2017. وتقديم تقريرها لمجلس الاتحاد.

ووافق المجلس على إنشاء غرفة تجارية عربية ماليزية. على أساس المبادئ العامة المعتمدة لإنشاء الغرف المشتركة. والنظام الأساسي الاسترشادي لهذه الغرف التي أعدها الاتحاد بالتعاون مع جامعة الدول العربية وقرار اتحاد الترتيبات اللازمة بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومجلس السفراء العرب في ماليزيا للإعلان عن قيام هذه الغرفة. ومن ثم تسمية أعضاء مجلس الإدارة في الجانب العربي.

كذلك وافق المجلس على إنشاء غرفة تجارية عربية - هندية على أساس المبادئ العامة المعتمدة لإنشاء الغرف المشتركة والنظام الأساسي الاسترشادي لهذه الغرف التي أعده الاتحاد بالتعاون مع جامعة الدول العربية وقرار اتحاد الترتيبات اللازمة بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومجلس السفراء العرب في الهند للإعلان عن قيام هذه الغرفة. ومن ثم تسمية أعضاء مجلس الإدارة في الجانب العربي.

وأحاط المجلس علما بالزيارة المرتقبة لرئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT إلى مقر الاتحاد في بيروت خلال شهر نيسان (أبريل) 2017. على رأس وفد من رجال الأعمال الصينيين. ورغبته بتوقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد بشأن الترويج

لمجلس أعمال طريق الحرير. بحيث يكون الاتحاد منصة للغرف العربية واتحاداتها بحثها على الانضمام الى هذا المجلس من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية. ووافق على التوقيع على هذه الاتفاقية. على أن يتم التأكيد من خلالها على أن يكون اتحاد الغرف العربية والغرف واتحادات الغرف العربية الأعضاء هم الجهة المخولة للتوقيع على هذه الاتفاقية مع المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية.

أيضا وافق المجلس على التوقيع على مذكرة التفاهم بين اتحاد الغرف العربية وغرفة شنغبا الاستوائية على أن يكون ذلك مع الغرفة الرئيسية أو اتحاد الغرف في شنغبا الاستوائية. وبالنظر إلى أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الافريقية - العربية. قرر المجلس تعديل القرار الذي اتخذ في دورته 107 في مدينة الكويت. بتاريخ 10/11/2009. بإنشاء غرفة تجارية عربية - افريقية. على أن تتخذ مقرا لها في اتحاد الغرف الإفريقية في مدينة القاهرة.

وأكد المجلس على أهمية الغرف التجارية العربية - الأجنبية المشتركة ودورها في تعزيز العلاقات العربية مع دول مقارها وتنمية التبادل التجاري والاقتصادي معها على أسس تخدم المصالح المتبادلة. وتوثيق عرى التعاون على كافة الأصعدة الاقتصادية والإعلامية والثقافية. وخدمة رجال الأعمال من الجانبين ورتابة المصالح التجارية والاقتصادية العربية في الخارج وفق ما تنص عليه أهداف الغرف المشتركة. وعلى ضرورة دعمها من قبل الغرف واتحادات الغرف العربية واتحاد الغرف العربية.

وطالب المجلس بأن تحتار الغرف العربية واتحاداتها ممثليها في مجلس إدارة هذه الغرف من رجال الأعمال الذي تربطهم علاقات اقتصادية واهتمامات تجارية مع بلد المقر. لضمان مشاركتهم المنتظمة في حضور اجتماعات مجلس إدارة الغرف المشتركة والجمعية العمومية.

كما كلف الاتحاد بالمتابعة المباشرة لأعمال الغرف وأنشطتها وأية مشاكل قد تكون لديها لتتم معالجتها بشكل فوري. ومراجعة دورية لعمل الأشهر العاشر الجدد لهذه الغرف. كما توصي بعقد الاجتماع التنسيقي السنوي لهذه الغرف بشكل دوري كما جرت العادة سابقا.

وأوصى المجلس بدعم الغرفة العربية الإيطالية المشتركة. من خلال المساعدة في الأفكار والرؤى لرسم استراتيجية عملها للفترة القادمة والمشاركة في أنشطتها. بما يمكنها من القيام بمهامها ومتابعة بمسيرتها إضافة إلى مساهمة الغرف العربية واتحاداتها باستقطاب شركات عربية معنية بالعلاقات مع إيطاليا للانتساب للغرفة. مع تقوية الغرفة إلى إقامة عدد من الفعاليات التي من شأنها تعريف بموقع الغرفة على كافة الصعد.

اتحاد الغرف العربية يشارك في فعاليات الملتقى العربي - الألماني العاشر في برلين

أكّد رئيس اتحاد الغرف العربية الدكتور ثائل الكباريتي على أهمية «القطاع الصحي باعتباره من القطاعات الإنتاجية الأهم التي تلامس حياة الانسان مباشرة وتعنى بتحسينها وصونها وهو بهذا يمثل منظومة اقتصادية واسعة ومتعددة من الجدي الاستثمار فيها».

كلام الدكتور الكباريتي جاء خلال مشاركته في فعاليات الملتقى العربي الألماني العاشر للصحة الذي استضافته مدينة برلين بحضور ما يقارب 300 شخصا من صناع القرار والخبراء والمختصين في قطاع الصحة من الجانبين العربي والألماني.

ودعا الكباريتي إلى «قيام شراكة عربية ألمانية فاعلة باعتبار ألمانيا من الدول الرائدة في القطاع الصحي وبذلك واحدا من أفضل الأنظمة الصحية ابتكارا وتقدما على المستوى العالمي».

وكان تحدث أمين عام الغرفة عبد العزيز الخلافي فأشار إلى «أهمية ومفصلية الشراكة العربية الألمانية في مجال الصحة باعتبارها مرتكزا رئيسيا من مرتكزات العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية ومنوها بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في العالم العربي في تحسين وتطوير قطاع الخدمات الطبية». مؤكدا على «أهمية أن لا يقتصر التعاون العربي الألماني على تصدير السلع والخدمات أو على استقبال المزيد من القادمين من الدول العربية للسياحة العلاجية. لكن أيضا يجب أن يقوم على التعاون المستدام والارتباط ببرامج التعاون العلمي بين المؤسسات والمستشفيات والشركات العربية الألمانية».

من جانبه عبر الرئيس التنفيذي لشركة برلين للسياحة والمؤتمرات «فيزيت برلين» بيركارد كيكر عن شكره لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية على تنظيمها لهذا الملتقى. موضحا أنّ «برلين وألمانيا تطورت خلال الفترة الماضية لتصبح ثالث أكبر مركز عالمي للصحة العلاجية في العالم والتي تطورت لتحقيق أرقام قياسية كان للسياحة العلاجية القادمة من العالم العربي دور في تحقيقها».

كما ألقى سكرتير الدولة لشؤون الصحة في حكومة ولاية برلين بوريس فلتر كلمة في افتتاح الملتقى. لفت فيها إلى «أهمية الشراكة العربية الألمانية في قطاع الصحة». مشيرا إلى «الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها العاصمة الألمانية برلين في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية والتي تشمل العديد من أشهر المستشفيات والمراكز الطبية على المستوى الأوروبي والعالمي».

وأكّد سفير مملكة البحرين وعميد السلك الدبلوماسي العربي لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية إبراهيم محمود عبد الله في كلمته أمام الملتقى على «الاهتمام العربي الرسمي والأهلي بتطوير خدمات الرعاية الطبية». مؤكدا على أنّ «هذا الاستثمار العربي المكثف في قطاع الصحة يقدم فرص كبيرة للمؤسسات وللشركات الألمانية سواء كانت مستشفيات. شركات تقنيات طبية. مؤسسات تعليمية أو شركات تصنيع أدوية لإقامة علاقات شراكة وتعاون مع مختلف مثلي القطاع الصحي في العالم العربي والمساهمة الفاعلة في تطوير هذا القطاع والاستفادة من أسواق الرعاية الصحية العربية.

كما ألقت عضو البرلمان الاتحادي الألماني (البوندستاج) متشلد غافيرت كلمة عبرت فيها عن سعادتها بحضور افتتاح اعمال الملتقى. مشيرة إلى «أهمية قطاع الصحة في ألمانيا ودورة المؤثر في الاقتصاد الكلي بشكل عام ودورة الاقتصادي في برلين بشكل خاص متمنية لعلاقات التعاون الاقتصادي والصحي بين الدول العربية للزيد من التقدم والتطور».

وشدد الأمين العام للجنة العليا للمراكز الطبية المتخصصة في وزارة الصحة بجمهورية مصر العربية الدكتور عمر عبد الهادي شرف شدد في كلمته التي ألقاها نيابة عن وزير الصحة الدكتور احمد عماد الدين. على أنّ «الصحة هي أحد أسس التنمية الاقتصادية». موضحا أنه «فقط مع نظام صحي فعال يمكن مكافحة الأمراض المزمنة والوبائية عارضا تجربة مصر في مكافحة مرض التهاب الكبد حيث حققت مصر إنجازا كبيرا بحيث أصبحت الدولة الأولى في العالم في هذا المجال.

اتحاد الغرف العربية بمنظمتيها ملتقى تمكين المرأة في القطاع المالي

أشار رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل رجا الكباريتي إلى أن «مشاركة المرأة في عملية التنمية والنمو بدأ يتعاظم في الدول العربية. حيث ثبت أن إعمال العنصر النسائي كأحد مكونات القوى العاملة وتغييبه عن الخطط المستقبلية والاستراتيجيات الاقتصادية، كلها أسباب أدت وتؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي للدول التي تحدّ من طموح المرأة وتقف عائقا أمام قدراتها».

كلام الرئيس الكباريتي جاء خلال افتتاح ملتقى تمكين المرأة في القطاع المالي الذي عقد في مقر اتحاد الغرف العربية «مبنى عدنان القصّار للاقتصاد العربي» بتنظيم من «اتحاد المصارف العربية» و «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب» تحت رعاية وحضور معالي وزير الدولة اللبناني لشؤون المرأة جان أوغاسبيان، ومشاركة رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، ومديرة البروتوكول في وزارة الخارجية اللبنانية السفيرة ميرا ضاهر، والمديرة العامة لمنظمة المرأة العربية السفيرة مرفت تلاوي، ورئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية عدنان القصّار، إضافة إلى مشاركة واسعة للمرأة العربية وكوكبة من الخبراء والقيادات المصرفية والهيئات العاملة في إطار تمكين المرأة.

أوغاسبيان

بدوره اعتبر وزير الدولة اللبناني لشؤون المرأة جان أوغاسبيان، أنّ «المرأة اللبنانية والعربية حققت نجاحات كبيرة في كافة الميادين العمليّة»، مشددا على «أننا بحاجة إلى جهود وقدرات المرأة في كافة الميادين وخصوصا في إطار توسيع حضور المرأة في الإدارات الرسمية العليا. إذ أنّ للمرأة دور أساسي وحضور بارز في مضمار القطاع الخاص وتدير شركات تعتبر من الأبرز في المنطقة العربيّة، لكن حضورها يبقى متواضعا في القطاع العام وهذا يتطلب جهودا أكبر لتعزيز حضورها في القطاع العام لما تمتلكه من طاقات إنتاجيّة وفكريّة مميّزة».

القصّار

من ناحيته، أكّد رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية ورئيس مجموعة «فرنسبنك» الوزير السابق عدنان القصّار، أنّ «المرأة تلعب دور حيويا في كافة قطاعات الأعمال والخدمات»، لافتا إلى «أنني سعيد دائما لترسيخ مبادئ العطاء لدى الآخرين. وقد كنت سعيدا جدّا عندما تبوأت منصب رئيس غرفة التجارة الدوليّة في العام 1999 كأول رئيس عربي لها، بتوقيع «الميثاق العالمي» مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان، إدراكا منّي أنّ الأمم المتحدة لديها مبادئ نموذجيّة في مجال تمكين المرأة، وقد قامت بتطويرها بالتماشي ودعائم الميثاق العالمي، وهي تؤكد أنّ القطاع الخاص شريك رئيسي في الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة».

ضاهر

وألقت مديرة البروتوكول في وزارة الخارجية اللبنانية السفيرة ميرا ضاهر كلمة شددت فيها على أنّ «مصطلح تمكين المرأة في القطاع المالي أو في أي قطاع آخر هو مصطلح مرفوض على الإطلاق لأنّ المرأة لا تحتاج إلى التمكين وتستطيع بكفاءتها وجدارتها اعتلاء أهم المناصب حتى ما أتيحت الفرصة وتهيأت الظروف لها، وبالتالي إنني أرفض القول إنّ الرجل يتفوق على المرأة لأنّ كلاهما متساو في الحقوق والواجبات. وبالتالي على المرأة ألا تنتظر المساعدة والتمكين من أحد، لأنها بقدراتها تستطيع أن تحقق أهدافها وطموحها التي ليس لها حدود».

تلاوي

وأكدت مديرة منظمة المرأة العربية السفيرة مرفت تلاوي أنه «كيف يمكن الحديث عن تمكين المرأة العربية في القطاع المالي، في حين أنّ نسبة كبيرة جدا من النساء العربيات لا تملكن حسابا بنكيا. وهذا يحتاج في المقام الأول إعادة المؤسسات المالية النظر في لوائحها الوظيفية لتتمكن المرأة من أن تأخذ حقها المشروع والمكتسب». لافتة إلى أنّ «الأرقام في ما يخص عمل المرأة مخيفة جدا، ففي القطاع الخاص نعم المرأة أخذت دورها إلى حدّ معيّن، لكن لغاية اليوم لم نر امرأة عربيّة واحدة على رأس مجلس إدارة مصرف».

طربيه

ولفت رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، إلى أنّ «التنمية الشاملة والمستدامة تعتبر مطلبا أساسيا لكافة المجتمعات وأصبح الاهتمام بالمرأة أو بدورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءا أساسيا في عمليّة التنمية ذاتها على اعتبار أنّ المرأة تشكّل نصف المجتمع. وبالتالي نصف طاقته الإنتاجيه وتساهم في العمليّة التنمويّة على قدر المساواة مع الرجل. وأكثر من ذلك فقد أصبح تقدّم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدّم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بكافة حواسها».

تكريم

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، جرى تقديم درع تكريمية إلى معالي وزير الدولة اللبناني لشؤون المرأة جان أوغاسبيان، ومديرة المكتب التنفيذي في مصرف لبنان ماريان الحويك التي ألقت كلمة شكرت فيها الجهات المنظمة على التكريم، لافتة إلى أن «هذه التكريم يحمل بالنسبة لي معان كثيرة، فهو يؤكد الإيمان بالمرأة العربية كركن أساسي في نهوض القطاع المصرفي والمالي العربي والعالمي، حيث أنها اليوم فاعلة في قيادة العالم وفي مراكز القرار السياسي والنقدي العالمي».

الكباريتي: للدفع قدما بالمشروع التكاملي الاقتصادي العربي

أشار رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي إلى أن «الاتحاد يتطلع لانعقاد القمة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة الملك عبد الله الثاني بكثير من الاهتمام والأمل». مؤكدا أن «الاتحاد لديه ثقة كبيرة بقدرة وحكمة جلالة الملك على تحقيق نجاح نوعي في لمّ الشمل العربي»، معربا عن امله بان تتكلل القمة بالنجاح، وأن تتخذ ما يلزم من قرارات بما ينسجم مع تطلعات المواطن العربي.

وشدد الكباريتي على أن «العالم العربي يمر حاليا بظروف إقليمية ودولية غير مسبوقة أثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمختلف جوانبها ما يتطلب جهدا استثنائيا ومضاعفا في مسار العمل العربي المشترك لدفع اتجاهات التكامل الاقتصادي العربي بسرعة أكبر وأكثر كفاءة ونوعية من النواحي العملية والملموسة».

وتابع: «صحيح أن هناك إنجازات تحققت على مستوى منظومة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأهمها الإعلان في الدورة (99) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن اختتام (جولة بيروت) لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، بما يتيح (دفاجها جنبا إلى جنب مع تحرير التجارة السلعية)، مبينا أن مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العربي تواكب ما نسبته 70 في المئة».

وأكد أن «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا تزال تواجه قيودا غير جمركية تتمثل أساسا في القيود الفنية، ناهيك عن الارتفاع النسبي الكبير في تكاليف انتقال التجاري وطول الوقت المستغرق للتجارة، بالرغم من مرور أكثر من 19 عاما على انطلاق العمل بهذه المنطقة»، معتبرا أن «المطلوب اتخاذ قرارات حاسمة في سبيل حماية المكتسبات من جهة، والدفع قدما بالمشروع التكاملي الاقتصادي العربي»، مؤكدا أن «التأخير لا يحتمل خصوصا في ظل تراجع التحديات الاقتصادية، من جراء ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي، والتراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني ببعض الدول العربية».

وأشار إلى أن «هناك مؤشرات مقلقة تبين أن الموجة الجديدة للحماية التجارية العالمية وصلت أبواب العالم العربي الذي يعاني أصلا من استمرار القيود غير الجمركية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى». لافتا إلى «ضرورة التركيز على المشروعات التكاملية للربط البري والبحري والكهربائي وفي شبكة المعلومات بالتوازي مع العمل الجدي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي التزمت بها القمة العربية السابقة في موريتانيا بشراكة مع القطاع الخاص العربي الذي له مصلحة قوية باستثمار الفرص التي تتيحها هذه الأهداف وغاياتها».

وشدد على أن «النظام التعليمي العربي يحتاج ثورة شاملة لإعادة بنائه بشكل كامل، سواء من حيث المناهج أو الوسائل أو المنتجات أو البحث العلمي أو من حيث اكتساب التكنولوجيا وتطبيقاتها المتنوعة، وخاصة بمجال الابتكار والإبداع». مؤكدا على «ضرورة تعزيز الحضور العربي الدولي والعلاقات والتشابكات الاقتصادية العربية الدولية مع مختلف الأقطاب والدول الصديقة، والنظر بوضع استراتيجية عربية موحدة على غرار مبادرة الصين لبناء حزام وطريق الحرير الجديد».

وختم: «يتطلع اتحاد الغرف العربية إلى مبادرات اقتصادية استراتيجية جديدة وعصرية، من شأنها الانتقال بالتكامل الاقتصادي العربي من حالة الراهنة إلى المسار الذي يواكب طموحاتنا بالتقدم والبناء والازدهار».

امين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين يلتقي مدير عام منظمة العمل العربية

التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة، شاهين علي شاهين، خلال تواجده في القاهرة (جمهورية مصر العربية) مدير عام منظمة العمل العربية فايز علي المطيري، حيث جرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين اتحاد الغرف العربية الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي ومنظمة العمل العربية المسؤولة عن تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، بما يصب في خدمة أهداف العمل العربي المشترك.

وتطرق شاهين مع المطيري الى الاتفاقية الموقعة بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية، وأهمية إحياء هذه الاتفاقية وتفعيلها، بما يتماشى مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم العربي والعالم، لا سيّما على صعيد سوق العمل، خصوصا في ظل الزيادة المضطردة لمعدلات البطالة في البلدان العربية نتيجة الأحداث المستمرة منذ العام 2011.

كما تم جرى خلال اللقاء بحث المقترح المقدّم من منظمة العمل العربية لناحية عقد منتدى عربي حول تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية، حيث ثمّن شاهين فكرة عقد المنتدى "نظرا للأهمية التي يوليها الاتحاد لهذا الموضوع"، لافتا إلى أن "اتحاد الغرف العربية بتوجيه من رئيسه معالي العين نائل رحا الكباريتي على استعداد تام للتعاون مع منظمة العمل العربية وتوفير كافة السبل من أجل تنظيم المؤتمر وإنجاحه".

هذا وتناول البحث بين الأمين العام بالوكالة للاتحاد ومدير عام منظمة العمل العربية، مشاركة الاتحاد في أعمال مؤتمر العمل العربي المشترك المقرر عقده في القاهرة خلال الفترة من 5 إلى نيسان (ابريل) القادم في القاهرة، واجتماع لجنة العمل المتبثقة عن اتحاد الغرف العربية.

اتحاد الغرف العربية يشارك في فعاليات المؤتمر العربي الثالث للاستثمار الزراعي

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين في فعاليات المؤتمر العربي الثالث للاستثمار الزراعي "غذاؤنا مسؤوليتنا"، الذي استضافته العاصمة السودانية الخرطوم خلال الفترة 27 و28 شباط (فبراير) بمشاركة الرئيس السوداني عمر حسن البشير وممثلين من 20 دولة عربية.

وصدر في ختام المؤتمر عدد من التوصيات، حيث طالب المؤتمرون ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي عبر الاستفادة من الموارد الزراعية المتوفرة في الدول العربية، وكذلك ضرورة إنفاذ مبادرات الزعماء العرب خاصة مبادرة الرئيس السوداني عمر البشير بتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وحث المؤتمرون الدول العربية على ضرورة تهيئة مناخ الاستثمار وذلك عبر تحديث القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية ومنح الاعفاءات والامتيازات.

الرميثي يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع جمهورية كازاخستان

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة محمد ثاني مرشد الرميثي مع سفير الإمارات لدى جمهورية كازاخستان محمد أحمد بن سلطان الجابر، موضوع دعم الشركات الإماراتية التي تستثمر في الأسواق الكازاخستانية.

وأكد الرميثي أنّ «اللقاء يهدف إلى تعزيز جهود غرفة أبو ظبي وسفارة الدولة لدى كازاخستان لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات الإماراتية والشركات الكازاخستانية»، مشيرا إلى أنّ «الإمكانيات الاقتصادية والقدرات الطبيعية التي يمتلكها البلدان الصديقان تفتح المجال واسعا لزيادة الاستثمارات المشتركة وتعزيز الاستثمارات الإماراتية في الأسواق الكازخستانية في عدد من القطاعات والمجالات الحيوية». موضحا أن «السنوات القليلة الماضية شهدت زيادة ملحوظة في الاستثمارات الإماراتية في أسواق كازاخستان في إطار حرص الشركات الوطنية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، وخاصة في القطاعات الحيوية». مشددا على أنّ «غرفة أبوظبي تعمل على تشجيع المستثمرين والشركات في الإمارة على دخول أسواق كازاخستان والاستثمار فيها وإقامة المشروعات في إطار جهودها لتوفير فرص استثمارية جديدة للشركات الوطنية في عدد من الأسواق الرئيسية».

شقير: القضاء على الفساد يتطلب إصلاحا إداريا

أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، خلال مؤتمر «مكافحة الفساد والتهرب الضريبي : مصلحة وطنية»، إلى أنّنا «بتنا اليوم في بلد يخره الفساد الذي أصبح وباءً يتفشى ويتمدد ويضرب بقوة على امتداد الوطن».

واعتبر أنّ «الموضوع نخطئ شيء اسمه فساد بالبلد، فهو أصبح سرقة موصوفة، لذلك فإنّ السكوت عنه جريمة وطنية». لافتا إلى أنّ «مكافحة الفساد ليست محصورة بجهة واحدة، إنما مسؤولية الجميع من دون استثناء، وهي تتطلب تضافر الجهود بين السلطة بكافة أجهزتها وبين المجتمع المدني بكافة فئاته». مؤكدا أنّ «القضاء على هذه الآفة يتطلب إجراء إصلاح إداري، وتخضير إدارات الدولة وتفعيلها وتطويرها».

منح ملك إسبانيا فيليب السادس رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، وسام الاستحقاق المدني الاسباني برتبة فارس.

إلى ذلك، قلدت سفيرة إسبانيا في لبنان ميلاغروس هيرنانديز شقير الوسام في احتفال أقيم للمناسبة في حضور وزير الاتصالات اللبناني جمال الجراح ممثلا رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، وحشد من الوزراء والنواب وأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي وفاعليات.

وألقى شقير كلمة في المناسبة، أشار فيها إلى أنّ «هذا الوسام هو لجميع رجال الاعمال اللبنانيين الذين جاهدوا وكافحوا ليحافظوا على سمعة واسم لبنان عاليا في اي بقعة وجدوا فيها على هذه المعمورة» لافتا إلى «عمق العلاقة المميزة التي تربط بين لبنان وإسبانيا».

غرفة التجارة الدولية تمنح رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة آل ثاني لقب "تاجر السلام"

منحت غرفة التجارة الدولية رئيس غرفة قطر ورئيس غرفة التجارة الدولية - قطر، الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، لقب "تاجر السلام"، وهو أرفع لقب تمنحه المنظمة الدولية.

وتم تكريم الشيخ خليفة آل ثاني على هامش حفل عشاء أقامته غرفة التجارة الدولية في العاصمة البريطانية لندن، بحضور أعضاء المجلس التنفيذي لغرفة التجارة الدولية وأعضاء اللجان الوطنية بها، وعدد من مسؤولي غرفة قطر وغرفة التجارة الدولية - قطر.

ويأتي حصول الشيخ خليفة على هذا اللقب، تقديرا لجهوده ودوره البارز في مبادرة أجندة التجارة العالمية وهي مبادرة مشتركة بين غرفة التجارة الدولية وغرفة قطر تسعى إلى تيسير التجارة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار أشاد رئيس غرفة التجارة الدولية سوتيل ميتال، بالجهود الكبيرة التي يقوم بها الشيخ خليفة بن جاسم مع غرفة التجارة الدولية في سبيل تيسير سبل التجارة في مختلف دول العالم.

يذكر أن جائزة "تاجر السلام" التي تمنحها رئاسة غرفة التجارة الدولية لرجال الأعمال البارزين الذين ساهموا في قضية التجارة الدولية، تعتبر أرفع جائزة يتم منحها من قبل غرفة التجارة الدولية، ويعود تاريخها إلى نحو مائة عام.

وتعتبر غرفة التجارة الدولية التي يصل عدد أعضائها أكثر من 8 ملايين عضو في جميع أنحاء العالم، المنظمة الوحيدة التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة، مما يمكن أعضاءها من المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والتعبير عن صوت الاعمال العالمي.

انتخاب أحمد الوكيل رئيسا لاتحاد غرف البحري الأبيض المتوسط "إسكامي"

انتخب المجلس التنفيذي الأعلى لاتحاد غرف البحر المتوسط «اسكامي» بالإجماع رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية ورئيس غرفة الإسكندرية أحمد الوكيل، رئيسا لـ«إسكامي» للدورة القادمة والتي تبدأ في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، وذلك خلال الاجتماع السنوي الذي عقد في مدينة برشلونة في اسبانيا.

وفي هذا الإطار ثمّن الوكيل اختياره لرئاسة الغرفة التجارة الدولية معتبرا أنّ «اختياري لرئاسة الغرفة ليس فخر لجمهورية مصر العربي، بل أيضا فخر للعالم العربي». لافتا إلى أنّه «يجري الآن إعداد الخطة الاستراتيجية للرئاسة القادمة والتي ستركز على تنمية التبادل التجاري وجذب الاستثمارات، وتنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير سلاسل الإمداد من نقل ولوجستيات وخلق تجمعات قطاعية محلية وإقليمية. كما سيتم التركيز على التعاون الثلاثي بين شركات الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض لتنمية الصادرات المشتركة إلى أفريقيا ودول اتفاقيات التجارة الحرة خاصة مع رئاسة أحمد الوكيل لاتحاد الغرف الأفريقية ونيابته لرئاسة اتحاد الغرف الإسلامية وأمانته لصندوق اتحاد الغرف العربية».

وكشف الوكيل عن موافقة اللجنة التنفيذية على طلب مصر باستضافة المؤتمر والمعرض الأورومتوسطي الخامس للسياحة «ميدتور» والذي سيعقد في بداية عام 2018 وسيجمع أكثر من ألف شركة متخصصة في السياحة والفنادق والطيران والفنادق العالمة من الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض بخلاف الاتحاد الدولي للسياحة وهيئات الأمم المتحدة المعنية. وذلك بهدف الترويج للسياحة في مصر والمنطقة والتي يستقبل أكثر من 60 في المئة من السياحة العالمية وجذب الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي والتي تشارك فيه أيضا الاتحادات الإقليمية المتخصصة.

ويضم «الاسكامي» أكثر من 500 غرفة من 23 دولة مطلة على البحر الأبيض تجمع أكثر من 22 مليون شركة. ومنذ عام 1962 تعتبر الممثل الرسمي للقطاع الخاص لدى الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وتشارك رسميا في كافة الاجتماعات الوزارية الأورومتوسطية المعنية بالتجارة والصناعة والخدمات والشؤون الاقتصادية. كما تقوم مع الغرف الأعضاء بتنفيذ أكثر من 38 مشروع إقليمي يساهم في تمويلها الاتحاد الأوروبي بموازنة تتجاوز الـ 160 مليون يورو في قطاعات الصناعات الغذائية والتعدينية، والسياحة والنقل واللوجستيات، والطاقة الجديدة والمتجددة، والبيئة والتدريب من أجل التوظيف، والتنمية الإقليمية، والنقل واللوجستيات وتنمية مشاركة العاملين بالخارج في تنمية بلادهم، إلى جانب البرنامج الإقليمي لتنمية التجارة والاستثمار.

المؤيد يبحث تعزيز التعاون الاستثماري مع تايلند

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبدالرحمن المؤيد على «عمق ومتانة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية القائمة بين مملكتي البحرين وتايلاند» مشيرا إلى أنّ «تطور المناخ الاستثماري في البلدين يهيئ المجال أمام زيادة حجم التجارة البينية خلال الفترة المقبلة، والسعي إلى خلق شراكة استراتيجية».

كلام المؤيد جاء خلال لقائه سفير مملكة تايلاند لدى مملكة البحرين تشايبان نامروجفوج، الذي بدوره أشار إلى «رغبة القطاع الخاص التايلندي بتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع مملكة البحرين خلال الفترة المقبلة» معربا عن شكره لاستضافة غرفة تجارة وصناعة البحرين لعدد من أفراد الجالية التايلندية المقيمة في المملكة للمشاركة في ندوة «عادة الاستثمار» لتوعيتهم وتوجيههم.

كذلك التقى المؤيد خلال زيارة الوفد التجاري لجمهورية باكستان برئاسة محافظ لاهور رفيق راجوانا، وتم الاتفاق على ضرورة دعم وتسهيل إجراءات الاستثمارات بين البلدين، والعمل على زيادة حجم التجارة البينية في ظل توافر فرص الإستثمار بين الطرفين، فضلا عن العلاقات السياسية المتميزة التي تربط مملكة البحرين وجمهورية باكستان والتي ساهمت بتطوير وتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية. كما تم خلال اللقاء التأكيد على أهمية دعم وتنفيذ الاتفاقيات المتبادلة، ودعم التشريعات التي تخدم الاستثمارات.

وأكد المؤيد أن «باكستان تعتبر من الدول الاسيوية المتطورة اقتصاديا وتجاريا وبالتالي فإن الشراكة الحقيقية بين البلدين ستصب في مصلحة الاقتصاد الوطني».

خليل رزق يستقبل وفدا من منظمة العمل الدولية

استقبل اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية خليل رزق بعثة منظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق حول أوضاع العمال الفلسطينيين برئاسة فرانك هاغمان.

وأعرب رئيس الاتحاد عن تقديره للجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية مع الشركاء الاجتماعيين في فلسطين في مختلف المجالات كالحوار الاجتماعي والعمل اللائق والحد الأدنى من الأجور والنوع الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي مشيرا إلى أنّ «الاتحاد يسعى دائما إلى تطوير خدماته للقطاع الخاص بكافة شرائحه، وعلى سبيل المثال تم استحداث وحدات صاحبات الأعمال في الاتحاد والغرف بمساعدة هذه الفئة من الأعمال وتقديم خدمات نوعية لها في التسويق والتغليف والترويج. كما يسعى الاتحاد وبالشراكة مع وزارتي العمل والتربية والتعليم العالي إلى دعم قطاع التدريب المهني والتقني لتأمين عماله ماهرة تتوءم مع احتياجات سوق العمل في ظل البطالة المرتفعة وخصوصا بين شريحة الخريجين الجامعيين».

واستعرض رزق الأوضاع الاقتصادية والمعيقات التي تضعها سلطة الاحتلال الإسرائيلي أمام القطاع الخاص الفلسطيني في الاستيراد والتصدير والاستثمار، والممارسات اللاإنسانية التي يتعرض لها العمال على المعابر وضياع حقوق العمال غير النظاميين.

السمرين: تطوير التجارة البينية والاستثمار بين السعودية والأردن

أشار رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور حمدان بن عبد الله السمرين إلى «عمق العلاقات السعودية الأردنية على مستوى حكومتي البلدين ومجتمع الأعمال والشعبين الشقيقين التي تعبر عنها الزيارات المتبادلة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان أحد ثمارها إنشاء مجلس التنسيق السعودي الأردني واللجنة السعودية الأردنية المشتركة ومجلس الأعمال السعودي الأردني».

وقال: «لقد شهدت الفترة الأخيرة عمقا أكثر لعلاقات البلدين مؤسسيا وتجاريا واستثماريا حيث أصبحت المملكة الشريك التجاري الأول للأردن عام 2015م بحجم تبادل تجاري بلغ حوالي 1ر4 مليارات دولار».

ولفت إلى أنّ «الحاجة في الوقت الراهن هي إعطاء أولوية للاستفادة القصوى من الفرص في ما يمتلكه البلدان من إمكانيات تدعم تطوير التجارة البينية والاستثمار بما في ذلك وجود الحدود والمتافذ البرية بين البلدين وزيادة تبادل الزيارات والمعلومات».

وشدد على أنّ «التوجهات الواضحة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تهدف إلى تنويع مصادر الدخل من خلال الاستفادة من المقومات السياحية والصناعية والتجارية التي تمتازبها المملكة مع تقليل الاعتماد على النفط الخام. وما ما يفتح مزيدا من الأبواب للفرص الاستثمارية التي يمكن أن نشترك فيها الاستثمارات الأردنية».

ودعا السمرين رجال الأعمال الأردنيين إلى «الاطلاع أكثر على رؤية المملكة 2030 والاستفادة من الفرص الاستثماريه التي ستطرحها المملكة في مختلف القطاعات الاقتصادية».

وأشار إلى أنّ «تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لدى البلدين ودعم التعاون الاستثماري المشترك سيسهم في مواجهة التحديات والتطورات الإقليمية والعالمية التي تؤثر بشكل كبير على مجمل التوازنات والاستقرار السياسي في المنطقة».

الكيومي: نعمل على تطوير العلاقات التجارية بين سلطنة عمان وتركيا

عقد مجلس الأعمال العماني التركي اجتماعه الأول لعام 2017 بمقر غرفة تجارة وصناعة عمان بحضور رئيس مجلس اداره عرفه تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيومي، والسفير التركي المعتمد لدى السلطنة أتيلاي إرسان، إضافة إلى مشاركة رئيس الجانب العماني الشيخ سالم الرواس، ورئيس الجانب التركي بمجلس الأعمال العماني التركي أردال يلمان.

وأكد الكيومي على «أهمية مثل هذه المجالس في تنمية العلاقات التجارية بين الجانبين العماني والتركي والدور المنوط لها في تنمية وتوطيد العلاقات بين مجتمع الأعمال بكلا البلدين، وتعريف مثلي ومشتركي الطرفين بالفرص الاقتصادية المتوفرة لديهما».

من جانبه أثنى السفير التركي المعتمد لدى السلطنة على الجهود التي تقوم بها الغرفة من خلال تسيير العديد من الوفود التجارية من مختلف قطاعات رجال الأعمال إلى تركيا والذي بدأ مجتمع الأعمال يجني ثماره، مشيرا إلى أنّ «السفارة التركية بالسلطنة تسعى جنة فترة لعقد مثل هذه الاجتماعات» لافتا إلى أنّ «تركيا بمقدراتها وإمكانياتها لديها القدرة الكبيرة الجاذبة لرؤوس الاموال الاجنبية وتركيا دوله مفتوحه للاستثمار ولديها الكثير من المقومات والفرص الاستثمارية» مشددا على أنّ «تركيا لا تنظر الى السلطنة كسوق فقط وانما كمحطة لإعادة تصدير المنتجات التركية للعديد من الوجهات والدول».

الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية تنظم بعثة اقتصادية للإمارات

نظمت الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية بعثة اقتصادية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة الوزير البلجيكي للتجارة الخارجية بيتر دي كرم، ومشاركة 35 شخصا يمثلون وزارة الاقتصاد والاستثمار البلجيكية واتحاد الغرف التجارية البلجيكية وغرفة تجارة دوقية اللوكسمبورج الكبرى و20 شركة تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية البلجيكية.

وأعرب أمين عام الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورجية فيصر حجازين عن بالغ اعتزازه وتقديره باتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات «الأمر الذي يشير إلى الدور البارز والهام الذي يضطلع به الاتحاد والسعي الدؤوب إلى تعزيز أواصر التعاون بين دولة الإمارات وبلجيكا» مشددا على أنّ «هناك مجالات تعاون وآفاق جديدة لاسيما في مجالي التعليم والصحة».

انخفاض موجودات السعودية من النقد الأجنبي

انخفضت موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي الأجنبية خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، لتتراجع بنحو 2.26 في المئة مقارنة مع شهر كانون الأول (ديسمبر)، أي بنحو 45 مليار ريال، وقد بلغت قيمة الموجودات الأجنبية 1.982 تريليون ريال.

وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي 2.028 تريليون ريال، مقارنة بـ2.076 تريليون ريال في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وبحسب بيانات «ساما» فقد بلغ إقراض المصارف للحكومة 176.34 مليار ريال، مقارنة مع 178.416 مليار ريال في ديسمبر، ليتباطأ بذلك معدل نمو الإقراض المصرفي على أساس سنوي خلال شهر كانون الثاني (يناير) إلى أدنى مستوى له منذ قرابة الـ 7 سنوات.

في المقابل ارتفعت حصة المملكة العربية السعودية من ثروات العالم السيادية، مع نهاية شباط (فبراير الماضي)، إلى 9.94 في المئة، على الرغم من استقرارها عند 736.3 مليار دولار، أيّ 2.75 تريليون ريال. وجاء ارتفاع حصة السعودية نتيجة تراجع الثروات السيادية في العالم إلى 7.41 تريليون دولار، مقارنة بـ7.42 تريليون دولار في نهاية 2016، فيما استقرت قيمة الثروات السيادية للسعودية عند مستوياتها المسجلة في كانون الثاني (يناير).

واستقرت أصول صندوق الاستثمارات العامة عند 160 مليار دولار، أيّ 600 مليار ريال، حيث كانت أصوله سابقاً عند 5.9 مليار دولار، ومن المخطط له أن يكون الأكبر في العالم، وسيكون مقره في مركز الملك عبدالله المالي.

ارتفاع عجز الموازنة المصرية 5.4 في المئة

كشفت وزارة المالية المصرية عن بلوغ عجز الموازنة 174.6 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2017-2016، أي ما يعادل 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في مقابل 172.5 مليار جنيه أو ما يعادل 6.4 في المئة من الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها من العام السابق عليه.

ووفقاً للوزارة فقد ارتفع إجمالي الإيرادات ليسجل 219.8 مليار جنيه مقابل 192.2 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي له، حيث بلغت الإيرادات الضريبية نحو 154.6 مليار جنيه، والإيرادات غير الضريبية نحو 55.3 مليار جنيه، كذلك ارتفع إجمالي المصروفات لتصل إلى 389.6 مليار جنيه خلال 6 أشهر.

في السياق عينه، كشف وزير المال المصري عمرو الجارحي عن أنّ سعر الدولار سيكون 16 جنيهاً في الموازنة الجديدة للسنة المالية 2017-2018 والتي ستبدأ في تموز (يوليو) المقبل.

وأوضح أنّ «مصر تستهدف معدل نمو للسنة المالية الجديدة في حدود 4.8 في المئة»، مشيراً إلى أنّ الموازنة الجديدة سيتم عرضها على البرلمان قبل 31 آذار (مارس) الحالي، مؤكداً أنّ «معدل النمو للسنة المالية الحالية 2016 - 2017 والتي تنتهي في حزيران (يونيو) يتراوح بين 3.8 و4 في المئة»، مشدداً على أنّ «الدولة تستهدف أن يصل العجز إلى 9.25 في المئة في السنة المالية الجديدة»، مفصحاً عن بلوغ استثمارات الأجانب في أذون الخزانة 3.5 بليون دولار.

ارتفاع موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية

أظهرت ميزانية مصرف لبنان ارتفاعاً في الموجودات بالعملة الأجنبية بمبلغ قدره 477.12 مليون دولار خلال النصف الثاني من شباط 2017 إلى 41.40 مليار دولار من 40.93 مليار دولار خلال منتصف الشهر ذاته.

ووفقاً لميزانية مصرف لبنان، خسرت قيمة احتياطات لبنان من الذهب 243.93 مليون دولار إلى 11.56 مليار دولار، أمّا على صعيد سنويّ، فقد زادت قيمة الاحتياطات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان بنسبة 11.38 في المئة (4.23 مليار دولار) مقارنةً بالمستوى الذي كانت عليه نهاية شهر شباط من العام السابق والبالغ حينها 37.17 مليار دولار، كذلك ارتفعت قيمة احتياطات الذهب لدى مصرف لبنان بـ0.22 مليار دولار (1.95 في المئة).

13.05 مليار دينار ميزانية البنك المركزي الأردني

بلغت ميزانية البنك المركزي الأردني حتى نهاية كانون الثاني من العام الحالي 13.05 مليار دينار، في حين بلغ مجموع الموجودات الأجنبية 11 مليار دينار منها 11 مليون من الذهب و68.7 مليون من حقوق السحب الخاصة و4.4 مليار دينار نقد وأرصدة وودائع جاهزة و5.03 مليار سندات وأذونات و766 مليون موجودات أجنبية أخرى.

وبلغ مجموع الموجودات المحلية 1.7 مليار دينار ومجموع الديون على القطاع العام 939 مليون دينار والديون على الحكومة المركزية 939 مليون دينار. كذلك بلغ مجموع السندات وأذونات الخزينة والأوراق الحكومية 587 مليون دينار، بينما بلغت القروض والسلف 20.6 مليون دينار والمساهمة في المؤسسات المالية الدولية بالقيمة العادلة 331 مليون دينار.

وكان كشف البنك المركزي الأردني عن بلوغ رصيد الاحتياطات الأجنبية في نهاية 2016 حوالي 12 مليارا و883 مليون دولار تكفي لتغطية مستوردات للمملكة من السلع والخدمات لمدة 7 شهور.

وبحسب التقرير الشهري للبنك المركزي ارتفعت السيولة المحلية بنسبة 4 في المئة خلال عام 2016 إلى 32 مليارا و870 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2015. كذلك ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في المملكة بنسبة 8.5 في المئة إلى 22 مليارا و906 ملايين دينار، منها 19 مليارا و900 مليون دينار للقطاع الخاص المقيم لسنتي المقارنة، فيما نمت الودائع بنسبة 1 في المئة إلى 32 مليارا و900 مليون دينار.

"ستاندرد اند بورز" تتوقع زيادة الديون السيادية الكويتية

توقعت وكالة «ستاندرد اند بورز» للتصنيف الائتماني العالمي زيادة الديون السيادية للكويت بنسبة تصل إلى 57 في المئة في حال الاتفاق على استدانة 10.3 مليارات دولار من الأسواق العالمية لتصل إجمالي الديون التجارية الكويتية طويلة الأجل إلى 28.2 مليار دولار خلال 2017 مقارنة بـ 18.2 مليار دولار كلها ديون تجارية داخلية لم تخرج الى الأسواق الدولية من قبل.

وتضاعفت نسبة الديون السيادية التجارية الكويتية من إجمالي الديون التجارية السيادية بالشرق الأوسط وشمال افريقيا من 1 في المئة فقط في العام 2014 وهي النسبة الثابتة من إجمالي الديون التجارية السيادية إلى 4 في المئة كنسبة متوقعة بحسب تقرير «ستاندرد اند بورز».

يذكر أن وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين على نظرتها المستقبلية المستقرة للنظام المصرفي الكويتي، مبينة أن المشاريع ذات التمويل الحكومي سوف تقود النمو الاقتصادي وبالتالي تقود أعمال البنوك.

وأكد مساعد نائب الرئيس في وكالة موديز أليكسيوس فيليسيس، أن «الكمية الهائلة من المشاريع قيد التنفيذ سوف تحلق فرصًا للبنوك لتقوم بإقراض الشركات» متوقعا نمو الائتمان بنسبة 6 إلى 7 في المئة خلال الفترة التي تغطيها النظرة من 12 إلى 18 شهرًا «كذلك نتوقع ظهور مشكلة أكبر للقروض، بأن ترتفع القروض المتعثرة ذات المستويات المنخفضة من 2.5% للبنوك المصنفة كما في نهاية عام 2016 إلى 3% من إجمالي القروض خلال الفترة التي تغطيها النظرة».

الإمارات تتوقع نموا 4 في المئة في 2017

توقع وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بنسبة 3.5 إلى 4 في المئة خلال العام الجاري.

ولفت المنصوري، على هامش الملتقى الاستثماري الأردني - الإماراتي في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، إلى أن «توقعات النمو مرهونة بأداء أسواق النفط التي تشهد استقرارا واضحا في الفترة الأخيرة».

وأكد المنصوري أنّ «الإمارات والأردن يتبنيان رؤى اقتصادية تحمل قواسم مشتركة من خلال سعيهما نحو استبقاء شروط النمو المستدام ورفع القدرات التنافسية»، معتبرا أنّ «التبادل التجاري يعكس المنحى الإيجابي لتطور العلاقات الاقتصادية، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 نحو 1.3 بليون دولار».

في سياق متصل، ارتفعت قيمة احتياطي الذهب لدى مصرف الإمارات المركزي خلال شهر كانون الثاني الماضي بنسبة 7.4 في المئة لتصل إلى 1.062 مليار درهم (289.3 مليون دولار).

وبلغت أصول المركزي من الذهب 989 مليون درهم، أي 269.5 مليون دولار في نهاية كانون الثاني (يناير) 2016. أما على أساس شهري فقد ارتفعت أصول المركزي الإماراتي من الذهب بنسبة 4.6 في المئة مقارنة بنحو 1.015 مليار درهم، أي 276.5 مليون دولار، في كانون الأول (ديسمبر) 2016.

إلى ذلك، تواصل البنوك الإماراتية زيادة مخصصاتها وذلك بهدف التحوط من المخاطر المستقبلية، ومواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، حيث ارتفعت تلك المخصصات إلى 4.5 مليارات دولار في 2016.

تراجع أصول صناديق الثروة السيادية العربية

أظهرت البيانات الصادرة عن معهد صناديق الثروة السيادية، تراجع قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العربية بقيمة 227 مليار دولار خلال الشهرين الأولين من 2017.

ووفقا للتقرير تراجعت أصول الصناديق السيادية العربية البالغ عددها 16 صندوقا بنسبه 7.4 في المئة مع نهايه شهر فبراير/شباط الماضي، مسجله 2.844 تريليون دولار، مقارنة مع 3.071 تريليونات دولار نهاية 2016.

وتصدر «جهاز أبوظبي للاستثمار» الصناديق بإجمالي أصول بلغت 792 مليار دولار، فيما حل بالمرتبة الثالثة عالميا، واحتلت الكويت (هيئة الاستثمار الكويتية) الترتيب الثاني عربيا والرابع عالميا، بإجمالي أصول أجنبية 592 مليار دولار، ثم السعودية في المركز الثالث عربيا والخامس عالميا، بإجمالي أصول 576.3 مليار دولار.

احتياطي المركزي العراقي يصل حدود الـ 49 مليار دولار

استبعد مستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون الاقتصادية مظهر محمد صالح، تأثير تراجع احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة إلى 49 مليار دولار على قيمة الدينار العراقي، موضحا أنّ «احتياطي البنك لم يتراجع وإنما ارتفع عما كان سابقاً».

وأكد أنّ «احتياطي البنك المركزي بلغ 45 مليار دولار في 2015 وحاليا ارتفع إلى 49 مليار دولار، وهذا لا يعني أنه تراجع بل حسن نتيجة لزيادة إيرادات النفط وتفعيل الجمارك على السلع والصنائع»، مؤكدا أنّ «الدينار العراقي بتحسن والتغطية عالية جدا».

وأوضح أنّ «تراجع سعر صرف الدولار الامريكي أمام الدينار العراقي جاء لتنفيذ خطط البنك المركزي الدقيقة في ضخ العملة الصعبة في السوق».

القطاع غير النفطي البحريني ينمو بنسبة 7.4 في المئة

سجل القطاع غير النفطي البحريني نمواً على أساس سنوي بنسبة 7.4 في المئة خلال الربع الثالث من العام 2016 المنصرم، أي بزيادة متسارعة عما حققه من نمو في الربع الثاني من العام ذاته والذي بلغت نسبته 6.3 في المئة، وقد جاءت هذه الزيادة على الرغم من التذبذب الذي أصاب أسعار النفط، والتقلبات الدولية التي وضعت ضغوطا على النمو الإقليمي والعالمي.

ووفقاً للإحصائيات والأرقام الصادرة عن مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، فإ الاقتصاد البحريني بنسبة 6.3 في المئة خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2016، متجاوزا بذلك ما حققه من نمو في العام 2015 إجمالاً والذي بلغت نسبته 9.2 في المئة.

خسائر السودان جراء العقوبات الأميركية تجاوز الـ 45 مليار دولار

كشف وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني بدر الدين محمود عن بلوغ مجموع الخسائر التي تكبدها السودان جراء العقوبات الاقتصادية الأمريكية 45 مليار دولار.

وأوضح الوزير محمود أنّ «عددا من القطاعات تضرر من هذه العقوبات وفي مقدمتها النقل والصناعة والزراعة، إضافة إلى عدم قدرة السودان على الابقاء بمديونياته الخارجية»، معتبرا أنّ «القرار الأمريكي الصادر في بداية العام الحالي بشأن رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية عن السودان سيؤدي إلى زيادة التعاملات الخارجية والتحويلات المالية، وتعزيز فرص التنمية والاستثمارات والدخول في شراكات استراتيجية من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي»، مشددا على أنّ «السودان سوف يعطي أهمية خاصة للمصارف والاستثمارات العربية بهدف تطوير التعامل المالي».

في الإطار عينه، كشف الوزير عباس عن تحقيق الاقتصاد السوداني نموا بنسبة 4.9 في المئة بنهاية 2016، مقارنة بـ5.3 في المئة عام 2015.

وأكد خلال لقائه بعثة صندوق النقد العربي، أنّ «هناك جهود مبذولة لتهيئة البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار والسعي لاستقطاب استثمارات جديدة في السودان»، منوّهاً «جهود صندوق النقد العربي ودعمه المتواصل للاقتصاد السوداني عبر التسهيلات والقروض المصرفية، وكذلك عبر الدعم الفني لتعزيز الجهود المبذولة في الإصلاح الاقتصادي، وإسهام الصندوق في رفع الحصار الاقتصادي عن السودان».

ويعاني السودان من خلل في ميزان المدفوعات حيث بلغ حجم الواردات العام الماضي 11 مليار دولار، مقابل 5.4 مليارات دولار للصادرات.

112 مليار دولار احتياطات الجزائر الأجنبية

أكّد رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال أنّ «الاحتياطات الأجنبية للجزائر ستبقى أكثر من مئة مليار دولار حتى نهاية عام 2017 بفضل إجراءات لتخفيض فاتورة الواردات». لافتا إلى أنّ «الاحتياطات الأجنبية في الوقت الراهن تزيد عن 112 مليار دولار».

وكانت بلغت الاحتياطات الأجنبية للجزائر 114 مليار دولار نهاية عام 2016 انخفاضا من 144 مليارا نهاية 2015 و178 مليارا نهاية 2014. حيث انخفضت الاحتياطات بسبب تراجع عائدات النفط والغاز التي تشكل 60% من ميزانية الدولة وتمثل 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

وقد فرضت الجزائر قيودا على الاستيراد لتخفيض فاتورة الواردات إلى 46.7 مليار دولار عام 2016 من 54 مليارا في 2015.

على صعيد آخر. بلغ إنتاج الجزائر من المحروقات 6.32 مليون طن خلال كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2017 أي بارتفاع نسبته 4 في المئة مقارنة بالنتائج المحققة خلال الفترة ذاتها من العام 2016 المتصرم. وذلك وفقا لما أعلنت شركة «سوناطراك» في آخر تقرير صادر عنها.

في المقابل بلغ مستوى حجم الصادرات الإجمالي 9.17 مليون طن من الكافي النفطي ما بين يناير ونهاية فبراير 2017 أي بارتفاع قدره 7 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي 4.22 مليار متر مكعب أي بارتفاع قدره 6 في المائة مقارنة مع نهاية فبراير 2016. أما إنتاج النفط الخام فبلغ 8.13 مليون طن

تونس تتوقع نموا 2.5% في 2017

كشف رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد أمام البرلمان عن رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 5.65 في المئة. مؤكدا أنّ "الدولة ستحافظ على دورها الاجتماعي مهما كان حجم الإصلاحات الاقتصادية. وذلك في إطار حماية الطبقات الضعيفة من تداعيات التضخم وارتفاع كلفة المعيشة".

وسيستفيد من هذه الزيادة نحو 250 ألف عامل. كما سيتم تطبيق الزيادة على المعاشات بنسبة تساوي نسبة تطور الأجر الأدنى. وينسحب هذا الإجراء على 670 ألف متقاعد.

وتوقع رئيس الحكومة أن تحقق تونس خلال العام الحالي نسبة نمو 2.5 في المئة. موضحاً أنّ "رفع نسبة النمو مرتبط بتواصل تحسن الأوضاع الأمنية وعودة نشاطي الفوسفات والسياحة إلى معدلات سنة 2010". إلى ذلك أظهرت الإحصاءات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي. تضاعف حجم العجز التجاري لتونس خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2017 وذلك بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016 الماضي. حيث قفز العجز بنسبة 86 في المئة.

ووفقا للمعهد ارتفع العجز إلى 2.51 مليار دينار (1.10 مليار دولار) في يناير وفبراير 2017 من 1.35 مليار دينار خلال أول شهرين من عام 2016.

وشملت الواردات بنسبة 23.7 في المئة خلال شهرين من هذا العام لتبلغ 7.13 مليار دينار. بينما كان زادت الصادرات بوتيرة بطيئة بلغت نحو 4 بالمئة لتصل إلى 4.41 مليار دينار. حيث من المتوقع أن تتخذ السلطات التونسية قرارا بترشيد الواردات.

3.4 تريليون دولار موجودات القطاع المصرفي العربي

بلغت الموجودات المجمعة لدى القطاع المصرفي العربي نحو 3.4 تريليونات دولار في نهاية العام 2016. أي بزيادة نحو 6 في المئة عن نهاية العام 2015. مشكلة بذلك نحو 140 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وبلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 2.2 تريليوني دولار أما يعادل 89 في المئة من حجم الاقتصاد العربي. محققة بذلك نسبة نمو نحو 5 في المئة. كذلك بلغت حقوق الملكية نحو 390 مليار دولار أي بزيادة 6 في المئة عن العام 2015.

ووفقاً للتقديرات بلغ حجم الائتمان الذي حققه القطاع المصرفي في الاقتصاد العربي حتى نهاية العام 2016 نحو 1.9 تريليون دولار.

ارتفاع التضخم في سلطنة عمان 2.38 في المئة

ارتفع معدل التضخم في سلطنة عمان خلال شباط (فبراير) بنسبة 2.38 في المئة مقارنة بالشهر المماثل من العام 2016، بينما ارتفع بنسبة 0.51% مقارنة مع شهر كانون الثاني وذلك وفقا لما أظهرته أحدث البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.

ويعود السبب في ارتفاع مؤشر الأسعار، إلى ارتفاع أسعار مجموعات رئيسية كمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 2.05% والنقل بنسبة 9.33% والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بنسبة 1.86 في المئة، كما ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بـ 2.95% والمطاعم والفنادق بـ 0.3% والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.87% والثقافة والترفيه 0.5 في المئة.

المغرب: ارتفاع عدد السياح الأجانب الوافدين 13 في المئة

كشف مرصد السياحة المغربي عن استقبال المغرب خلال شهر كانون الثاني الماضي 651.8 ألف سائح، ساهموا بإيرادات في حدود الـ 400 مليون دولار.

وارتفع عدد السياح الأجانب بحدود 13 في المئة، فيما زاد عدد المغتربين المقارنة بنحو 7 في المئة. وقد واصل عدد السياح الوافدين من إسبانيا وألمانيا وهولندا وفرنسا وبلجيكا، ارتفاعه حيث تراوح في كانون الثاني الماضي بين 13 و6 في المئة. كذلك زاد عدد السياح من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وروسيا واليابان، حيث ارتفع عددهم بما بين 29 و84 في المئة.

ووصل معدل ملء الفنادق إلى 34% وهو معدل دون مستوى تطلعات أصحاب الفنادق في المدن السياحية المغربية.

1.1 تريليون دولار القيمة السوقية لأسواق المال العربية

أشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية شريف سامي، إلى أنّ "القيمة السوقية لأسواق المال العربية بلغت 1.1 تريليون دولار بنهاية عام 2016، بنمو قدره 3.7 في المئة بالمقارنة مع العام السابق له.

وأكد سامي على هامش الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية المنعقد في تونس، أنّ "أسواق المال العربية تعاني عدة تحديات تتمثل في تأثرها بالأوضاع السياسية ومكافحة الإرهاب، حيث تواجه الأسواق العربية تحديات جيوسياسية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية العالمية، لا سيما انخفاض أسعار النفط حيث شهد العام الماضي أكبر تراجع لأسعار النفط الخام حول العالم منذ 18 عاما، إضافة إلى رفع سعر الفائدة على الدولار أكثر من مرة".

قطر الأولى عربيا في مؤشر التنمية البشرية

احتلت دولة قطر وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التابع للأمم المتحدة، تحت عنوان التنمية البشرية للجميع، المرتبة الأولى عربيا والمرتبة الثالثة والثلاثين عالميا، حيث ارتفع المؤشر العام للتنمية البشرية في دولة قطر من 0.855 في تقرير 2015 إلى 0.856 في تقرير 2016.

وبحسب التقرير سيكون متوسط العمر المتوقع عند الولادة 78.3 عاما، في حين ارتفع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للبالغين من الجنسين من 96.7 بالمائة في تقرير 2015 إلى 97.8 بالمائة في تقرير 2016، فيما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 14 بالمائة في تقرير 2015 إلى 16 بالمائة في تقرير 2016.

900 مليار دولار كلفة إعادة إعمار سوريا

أشار الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، إلى أنه «استنادا إلى التقديرات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، فإن تكلفة إعادة إعمار سوريا في حال وضعت الحرب أوزارها في القريب العاجل تتخطى حدود الـ 900 مليار دولار».

ولفت أبو الغيط إلى أن «مفوضة الاتحاد الأوروبي السامية للسياسة الخارجية وشؤون الأمن، فيديريكا موغيريني، خلال لقاء تم بيني وبينها أبلغتني أن إعادة بناء سوريا يحتاج إلى ما يزيد عن 900 مليار دولار».

وعتبر أبو الغيط أن «الرسالة التي توجهها أوروبا إلى سوريا مفادها أنه إذا لم تتفق جهات الأزمة في البلاد على المستقبل السياسي فإن الأوروبيين لن يشاركوا في إعادة إعمار سوريا».

استثمارات أميركية – سعودية بـ 200 مليار دولار

بحث ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال لقائه الرئيس الأميركي دونالد ترمب تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية بقيمة 200 مليار دولار.

واستعرض ولي ولي العهد برنامج رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 أمام ترمب الذي أعرب عن دعمه لتطوير برنامج جديد بين الولايات المتحدة والسعودية تقوم به مجموعات عمل مشتركة بين البلدين في مجالات الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا التي تبلغ قيمتها أكثر من 200 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، مهدفا دعمه لاستثمارات الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، وتسهيل التجارة الثنائية، الأمر الذي سيفتح فرصا كبيرة لكلا البلدين.

في المقابل، شهدت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الى جمهورية الصين الشعبية في اطار جولته الآسيوية، التوقيع على جملة من الاتفاقات الثنائية ومذكرات تفاهم وخطابات نوايا بقيمة تقدر بنحو 65 مليار دولار، منها مذكرة تفاهم مع شركة أورينتكو التي تديرها الدولة لدراسة بناء مشروعات التكرير والكيماويات.

وفي هذا الإطار أكد نائب وزير الخارجية الصيني تشانغ مينغ أن «مذكرات التفاهم وخطابات النوايا التي جرى توقيعها قد تتجاوز قيمتها نحو 65 مليار دولار وتشمل جميع المجالات من الطاقة إلى الفضاء لكنه لم يخض في تفاصيل»، لافتا إلى أن «التعاون الفعال بين الصين والسعودية حقق بالفعل إنجازات كبيرة وينطوي على إمكانات هائلة».

87 مليار دولار حجم الاستثمارات الإماراتية في العالم

أشار وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري، إلى أن «حجم الاستثمارات الإماراتية في العالم تبلغ 87 مليار دولار»، لافتا إلى أن «الإمارات تحتل الترتيب الأول في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على صعيد الاستثمارات الأجنبية».

وأوضح المنصوري خلال افتتاح الملتقى الاستثماري الإماراتي الأردني أن «حجم الاستثمارات الإماراتية الأردنية غير النفطية تبلغ 15 مليار دولار»، لافتا إلى أن «حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي بلغ مليار و300 مليون دولار»، مؤكدا أن «حجم هذا التبادل بلغ مليارين دولار خلال عام 2015»، لافتا إلى أن «إجمالي الاستثمارات الإماراتية في كندا بلغ أكثر من 16 مليار دولار».

مصر: ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 4 في المئة

توقع رئيس هيئة الاستثمار في مصر محمد خضير ارتفاع إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي في ضوء قرار تحرير سعر الصرف، مؤكدا أن «إجمالي هذه الاستثمارات ارتفع بنسبة 4 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي الحالي لتصل إلى 1.9 مليار دولار».

في سياق آخر، تراجعت إيرادات قناة السويس بنسبة 5.3 في المئة خلال النصف الأول من العام الجاري، الى 770.5 مليون دولار، مقابل 814.4 مليون دولار، خلال الفترة ذاتها من العام 2016 المنصرم».

وأوضح رئيس هيئة قناة السويس مهاب مميش أن «إيرادات القناة تراجعت بنسبة 6.7% إلى 375.3 مليون دولار، في نشاط الماضي».

سلطنة عمان: 18.3 مليار دولار الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكلية في سلطنة عمان 18.3 مليار دولار حتى نهاية الربع الثالث من 2016 المنصرم.

وبحسب إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات استحوذ نشاط استخراج النفط والغاز على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الفترة المذكورة بقيمة 8 مليارات ريال أي ما يساوي 7.8 مليار دولار حيث ساهم بنسبة 43 في المئة، بينما جاء قطاع الوساطة المالية في المرتبة الثانية بنسبة 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الثالث من 2016 بقيمة بلغت نحو 1.4 مليار ريال، أي بقيمة 3.6 مليار دولار تلاه قطاع الصناعة والأنشطة العقارية بنسبة 14% و8.8% على التوالي.

المنتدى الاقتصادي التونسي - البلجيكي

يعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال 2017-4-5 المنتدى الاقتصادي التونسي البلجيكي. وذلك بمشاركة كل من وزير الاستثمار التونسي ووزيرة التجارة الخارجية للعاصمة بروكسل. ويهدف المنتدى إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين تونس وبلجيكا وبلدان الاتحاد الأوروبي. وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

المنتدى الاقتصادي العربي – البلجيكي الحادي عشر

تحتضن العاصمة البلجيكية بروكسل المنتدى الاقتصادي العربي - البلجيكي اللوكسمبورجي. واجتماعات مجلس إدارة الغرفة العربية - البلجيكية اللوكسمبورجية وجمعيتها العمومية. وذلك بحضور شخصيات اقتصادية ومالية بارزة من العالم العربية وبلجيكا وتهدف هذه الفعاليات إلى تطوير العلاقات بين العالم العربي وبلجيكا ولوكسمبورج بشكل عام وبين العالم العربي والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

العراق يستضيف المعرض التجاري الـ 16 لمنظمة التعاون الإسلامي

يستضيف العراق المعرض التجاري الـ16 لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من الثاني حتى السابع من نيسان (إبريل) الحالي على أرض معرض بغداد الدولي. وذلك تحت شعار "نحو تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وسيكون المعرض خاصا فقط بمشاركات الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهو يهدف إلى التعريف بمنتجات وصناعات وخدمات الدول الأعضاء في تلك المنظمة وتعميق أواصر التعاون في شتى المجالات الاقتصادية بين هذه الدول والتعريف بفرص الاستثمار والتجارة والاقتصاد في الدولة المنظمة للمعرض مع الدول الأعضاء ورجال الأعمال والمستثمرين من الدول المشاركة فضلا عن فتح أسواق جديدة لمنتجات وصناعات الدول المشاركة وكذلك تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء والدولة المستضيفة للمعرض.

معرض وملتقى الأردن السابع للصناعات الكيماوية المتخصصة

تنظم غرفة صناعة الأردن بالتعاون مع مجموعة افاق للإعلام وتنظيم المعارض والمؤتمرات "معرض وملتقى الأردن السابع للصناعات الكيماوية المتخصصة (CP) خلال الفترة 13-10 نيسان (ابريل) الحالي، في معرض عمان الدولي للسيارات.

وهذا المعرض متخصص في الصناعات البتروكيماوية والبلاستيكية، الطباعة والتعبئة والتغليف، والطاقة المتجددة. ويعتبر نقطة التقاء للصناعيين والتجار من داخل وخارج الاردن. وسوف يكون هناك لقاءات ثنائية بين الشركات المشاركة والمتواجدة في المعرض وكذلك ورشات عمل متخصصة وخدمات لترتيبات البعثات التجارية.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشرون

في إطار دورها لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، تنظم غرفة التجارة والصناعة العربية الالمانية "الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشرون" خلال العشرة ط بين 15 - 17 أيار (مايو) 2017 في فندق "رينس كارلتون في برلين. بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية. واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية.

ويتوقع أن يشارك في أعمال الملتقى أكثر من 500 من صناع القرار ورجال الأعمال والخبراء من العالم العربي وممن ألمانيا للبحث في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية. ويوفر الملتقى الإطار المناسب لإقامة شبكة تواصل بين رجال الأعمال من الجانبين. والتهيئة لعلاقات تعاون ناجحة بين رجال الأعمال العرب والألمان.

وسوف تناقش جلسات الملتقى اخر التطورات على العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية. والعديد من الموضوعات ذات الاهتمام. أبرزها التصنيع ونقل التكنولوجيا تأثير أسعار النفط. التعليم والتنمية. البيئة والاستدامة. البيئة التحتية. دور صاحبات الاعمال والتنويع الاقتصادي.

مؤتمر الشراكة الخليجي – البريطاني

ينظم اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤتمر الخليجي البريطاني حول الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في 19 ابريل القادم في العاصمة البريطانية لندن.

يهدف المؤتمر إلى التعريف بخطط التحول الوطني والتنوع الاقتصادي التي اعتمدتها دول المجلس في السنوات الأخيرة واستعراض الفرص الإستثمارية ضمن هذه الخطط.

كما يهدف المؤتمر إلى زيادة حجم الإستثمارات والتبادل التجاري بين الجانبين.

النشرة الاقتصادية العربية
العدد الثالث والثلاثون (يناير - مارس 2017)

صدر العدد (33) من النشرة الاقتصادية الفصلية للربع الأول من عام 2017. والذي يتضمن خمسة بحوث اقتصادية متخصصة تعالج قضايا وموضوعات مستجدة ومتنوعة في الاقتصاد العربي والعالمي. وتتناول بالتحليل الاتفاقية الجديدة الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ، والأزمة الحالية في سعر صرف الجنيه المصري. والبحث والتطوير في العالم العربي، والفرص المتاحة لإقامة شركات للنقل البحري واللوجستيات بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، إلى جانب تطورات الاقتصاد الهندي والعلاقات العربية – الهندية.

ويتناول البحث الأول بعنوان "كيف يستفيد الأردن والدول العربية ولا سيما مصر من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي؟" بالتفصيل الفوائد الممكنة من الاتفاقية الجديدة الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ لكل من الأردن والدول العربية، ولا سيما منها مصر، حيث كانت صعوبات الالتزام بأحكام قواعد المنشأ السابقة تشكل حجر عثرة أمام الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي. وتناول الدراسة بشكل موسع السماح الرئيسية لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أهمية الاتفاق الجديد للأردن، فضلا عن مجالات الاستفادة لتعزيز التجارة العربية البينية وللتصدير إلى الاتحاد الأوروبي. هذا إلى جانب الفرص المتاحة للصناعات المصرية للاستفادة من الاتفاق الجديد، والتحديات والمتطلبات للاستفادة من الاتفاق.

ويحلل البحث الثاني "تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه على الاقتصاد المصري" الأبعاد المختلفة للأزمة الأخيرة المستجدة في سعر صرف الجنيه المصري، بهدف استنتاج

التوجهات في السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لتجاوز الأزمة.

وتضع الدراسة ملخصا شافيا حول تطورات سعر صرف الجنيه المصري، كما تستعرض تطورات سياسة سعر الصرف في مصر استنادا إلى أداء الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة. كما تتناول الدراسة تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري. وتضع الدراسة استنتاجات وتوصيات هادفة إلى حل الإشكالية التي تعاني منها مصر بسبب الارتفاع القياسي لسعر صرف الجنيه.

ويدرس البحث الثالث الحالة الفريدة للهند تحت عنوان "الهند حالة فريدة في الاقتصاد العالمي تستحق من الدول العربية المزيد من الاهتمام". وذلك نظرا لما حققته الهند من صعود بارز في الاقتصاد العالمي في ظل التراجع الحاصل في معظم كبرى الاقتصادات العالمية، بهدف تبيان وتحديد مقومات النجاح واستخلاص العبر ومجالات التعاون لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الهند والدول العربية.

وتتناول الدراسة محاور ثلاثة، المحور الأول بعنوان "صيدلة ومقومات وآفاق اقتصادية رحبة"، المحور الثاني "مقومات اقتصادية واعدة"، أما المحور الثالث فيتناول بشكل مفصل ومعمق العلاقات الاقتصادية العربية – الهندية وآليات تعزيز التعاون على الصعيدين التجاري والاستثماري، في ظل ما تتمتع به البلدان العربية والهند من مقومات واعدة.

ويستعرض البحث الرابع وعنوانه "الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية لدعم البحث والتطوير وتمويل البحث: الواقع والرؤية المستقبلية" المرتكزات التي يجب أن تقوم عليها الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية في العالم العربي في سبيل دعم البحث والتطوير وتوفير التمويل اللازم.

وتتناول الدراسة واقع البحث العلمي في العالم العربي، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي في العالم العربي، فضلا عن الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، إلى جانب معوقات البحث العلمي في الوطن العربي. وتلقي الدراسة الضوء في جانب معين منها على واقع البحث العلمي في لبنان، مع طرح التوصيات في الختام.

أما البحث الخامس فيقدم دراسة وتحليلا اقتصاديا للعلاقات الاقتصادي والتجارية بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، بهدف تقييم متطلبات إقامة شركتين للنقل البحري واللوجستيات بين البلدان العربية ودول أمريكا الجنوبية.

أملين أن تحظى هذه المساهمات التي تلقي الضوء على قضايا مهمة للاقتصاد العربي بالاهتمام من قبل مجتمع الأعمال العربي وأصحاب القرار الاقتصادي. عسى أن يكون العام 2017 فاتحة خير على الأمة العربية للتجاوز الأزمات وحالة العسر الصعبة التي يمر بها عدد من دولها.

اتحاد الغرف العربية

المركز المرجعي لتشجيع الاستثمار في الدول العربية

اتحاد الغرف العربية

ص.ب 11-2837، بيروت، الجمهورية اللبنانية، هاتف وفاكس: 826020-1-961+/ 21/ 22/ 27/ 28/ 29/ 30

"مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي" – بئر حسن، قرب اوجيرو، البريد الإلكتروني: uac@uac.org.lb

www.uac.org.lb